في قبض حقيقة بان يقال ان على تقدير كونه من علماى علم النفسية ام علم التفسية فيكون النزاع
مع معنويا بجعل مراده بهم ما قوله ويكون المتحقق هو المتحقق او فعل الحق لا يجاوز
عنه وان خفيت الاطلاع كما حقه لابد ان يكون متحقق المصدق مطلقا او مستقلا ثم
اما فاوضح الى حاشية الاستاذ قدس سره على الحاشية الزاهدية الموقفية لعلك تتفطن
بها على الفرق الذى ذكره المخالف فى هذا المقام قوله وثانيا هو الحد الصنارى اه وجود الشئ
الذى هو من الحقائق انما عقيبة الاعتبار ان احد هما تحقق الشئ فى نفسه مع قطع النظر
عن الاعتبار بسقاط ما يعبر عنه ان فى نفس الامر تحققا فيه وهذا الاعتبار يكون وجوده
محمولا بالضميمة البسيطة يكون ما بازاء موجود فى نفسه وتانيهما تحققه فى نفسه بان
يكون فى الغير وهذا الاعتبار يكون محمولا بالضميمة المركبة يكون ما بازاء موجود فى
الجسم لان هذا الاعتبار زائد على وجوده فى نفسه ثم وجوده بالاعتبار الثانى
ان شئت فسره بالملازم الذى هو شئ حرفى غير مستقل اعنى كونه فى محل وان شئت
فسره بالمعنى المستقل كما بينه الشارح مفصلا ثم ما ذكره من ان تحقيق قولنا الحق الشئ
فى نفسه وكفى على ان يكون فى محل بالاعتبار الغير المستقل كما قصله الشارح ليس وجه
تام لما فيه من ان الغير الاعتبار المستقل هذا بالاعتبار اى اقول لان المدار على ان العقل
بان يعتبر فى العقل اولا اضافة الوجود الى الشئ ثم يعتبر نسبة الى الغير والغير اضافة

تعلیقات

JAMIA HAMDARD
CENTRAL LIBRARY NEW DELHI
2310
Acc. No.
Date 1.10.04

البسيطة المركبة وليس غرضه نفي الارتباط مطلقا فانه المحكي عنه بها كيف والعرض مطلقا
له خلط وربط بموضوعه في نفس الامر بمعنى مطلق الاتصاف الافتقاري انتزاعت
وانكاره خروج عن دائرة العقل توضيح المقام ان الوجود الرابطي يطلق على
على معان الاول النسبة التامة الايجابية الحكمية ذاتها في ارتباط الامر الموضوعي
باعتبار نفس ذوات النسبة في نفس الامر مع قطع النظر عن الوجود الخارجي وانما
تحتاج في وجود النسبة الى موضوعاتها باعتبار نفس ذوات النسبة في ذاتها
اليها لان احتياجها اليها عبارة عن الافتقار الوجودي فقط كما فهمه
الاكثرون وهذا النحو من الارتباط تحقق في الكلي عنه للقضايا البسيطة الحملية
فان الوجود المصدري وان لم يكن له وجود في ظرف وجود الموضوع
بل هو نفس موجوديته لكنه لا شك في انه عرض فيكون نفسه مرتبطا به وافتقاره
ما هو احد اعتباري وجود الشيء الذي هو من المعاني الاسمية وغير اعتباران
احدهما يغايره ولا يلازم وجوده اعني كونه للغير بذاته والاول لان لفظ الحرف
اعني في انه بمعنى حرفي غير مستقل بالمفهومية اعني بان يسمى بالوجود الرابطي بالاولى
لان نفس الرابطية انما وجد له ربط الشيء ونفيا بها وجود الشيء في نفسه
سواء كان لذاته او لغيره وثانيهما ان يغاير ولا وجوده ثم ملاحظة كونه للغير

على تقدير كونه كيفية او كمية فانه عليه الذهب في تفسيره بالتصديق بان قول اهل
الذمة واقعة او ليست بواقعة كما لا يخفى على من نظر اليها وقوله في الدليل مزورة ان
التصديق كما ذكر المرئي وبقية يدل على ذلك كما لا يخفى على المتامل نعم كونه من اللوحق
مختار عنده لكن هذا امر اخر مما ذكره ايضا ليس بسديد ناما صادقا فقوله وان
كان التصديق عبارة عن الكيفية الا ذعانية اه لا يخفى عليك ان هذا الكلام من اشكل
بدل صريحا على تقدير كونه قسما من العلم ليس في عداده حيث جعلها منقابلين
وقد عرفت مفصلا ان عبارة عن الاذعان عند الكل ثم ان قوله اهل بما نطق الله تعالى
من التقيين هو المقيد في قوله التي توجد بعينها في هو القضية حاصلها وهذا كله
انما هو الكلي من الامر واما ان لفظ هو عائد على الكلي الذي ذكره او
على تقدير كونه عائدا قوله فالنزاع بينه النزاع المطلق فان هذا التحقيق
اعني المعنوية والتذكيرية لا تكون الا بين العلم والعلوم منهم مخالف بان خلاف
العلوم من قال ان التصديق علم النسبة يكون التحقيق بالنظر الى من النسبة الا بينة
وبين القضية ومن قال انه علم القضية يكون الامر عنده ما يكون على الكون المتعلق هو
المتعلق بعين واحد عندهما حتى يكون النزاع في مصطلح صوريا اقول لا شك
ان التصديق على تقدير كونه علما مختلف باختلاف العلوم فالنزاع صحيح

JAMIA HAMDARD
ACC No. 2310
Date 1.10.04
LIBRARY NEW DELHI

وهو ان الخصائص [illegible] وتلك الاختصاص والابهام اذ السبب الذي يسمى قياما
وعرضا وحلولا واذ السبب الى الموصوف يسمى اتصافا فالكون الذي منهما على نحو واحد
بل على انحاء مختلفة فالحلول في الوصف الاتصافي يسمى عبارة عن وجوده
في نفسه لكن لموضوع وفي الانتزاعي ايضا يسمى عبارة عن الوجود
حصوله في الموصوف لكن لا باعتبار وجوده في نفسه بل باعتبار حال الموصوف
في نفس الامر بان يكون الموصوف موجودا فيها حيث يصح انتزاع الصفة
عنه وهذا ان الخواص مختصان بالبسيطة الاركبة بحسب الكلي عنه والعبر عنهما
بحصول الصفة في الموصوف واما الوجود فهو مستلزم عنه كالامكان
والوجوب ونحوهما في محلولها واتصافها ليس عينه الخواص بل على
نحو اخر وهو ان نفس الماهية من غير اعتبار امر زائد عليها ليس بموجود
في ظرف وجود الموضوع حتى يكون من النحو الاول وليس موضوعه وجود
قبله حتى يكون من النحو الثاني فلا يصح ان يقال ان امر موضوعه موجود في
نفس الامر حيث يصح انتزاعه لانا اذا [illegible] انتزعنا الوجود والامكان
لم يبق الموضوع موجودا بل بطل ذاته فمراد القوم من الاتصاف في قولهم
ان المحلي عنه للبسيطات الاركبة مشتمل على الاتصاف الوجود الحلولي وفي البسيطة